ظاهرة الامتناع الانتخابي في الجزائر

د/ نصير سمارة
أستاذ العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

المُلخص:

بالرغم من حَداثة التعدّدية الحزبية والمنافسة الانتخابية في الجزائر، أَضْحى الامتناع التصويتي ظاهرة مُتصاعدة مُبْرِزَة بذلك سلوك سياسي يَعكس أزمة ثقة تُجاه الحكام الجزائريين. ويَرْتَبِط هذا الامتناع بثلاثة أسباب رئيسية، هي: أولها، نمط تسيير النظام السياسي الجزائري الذي أَدْرَج إصلاحات إجرائية شكلية لم تُؤَدِ إلى تغيير منطق الحكم وقواعده، فانْجَر عنه قانون انتخابات رَدْعي، ونتائج رسمية مشكوك فيها، إضافة إلى اتهامات مُسبقة بالتزوير المُحتمل.أمّا السبب الثاني، فله صلة بالمُقترحات السياسيّة التي لم تُقنع الناخبين سواءً من حيث طبيعة الشخصيات المُرشحة، البرامج المقترحة وأيضا النتائج المُعلنة. في حين يُعتبر السبب الثالث والأخير كنتيجة مباشرة لما سبق ويتعلق بالناخِبين الذين يَميلون إلى مقاطعة المواعيد الانتخابية، مما أدى إلى تراجع الاهتمام بالقضايا السياسيّة وضَاعَف صُفوف الأغلبية الصَامِتة.

الكلمات المفتاحية: الامتناع التصويتي، السلوك الانتخابي، العرض السياسي، الاحتجاج السياسي، المواقف السياسيّة.

Abstract :

Pluralism and free elections represent a new phenomenon in Algeria. It should be noted however, that despite the continuing electoral process, abstention rates continue to grow. Such electoral behavior reveals just how deep the crisis of confidence within the Algerian political system may be. The crisis of confidence may be linked to three principal reasons.

Key words :abstention , electoral behavior, political offer, political protest, political attitude.

مقدمة

شهدت سنوات 1990، 1991، 1995، 1997، 1999، 2002، 2004، 2007، 2009، 2012، 2014 و2017 مواعيد انتخابية هامة بعثت برسائل سياسية متنوعة. وقد حُضِّر لموعد 1997 على عجل، حتى يكون كمخرج وكقطيعة مع الانتخابات التشريعية لعام 1991. أو كتعويض بسيط لانتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، في الانتخابات المحلية لسنة 1990. وحُسمت نتائج هذا الموعد الأخير بتهميش جبهة التحرير الوطني (FLN) في التشريعيات وفُرض محلّها بشكل عنيف التجمع الوطني الديمقراطي (RND). كما سَمَحَت الانتخابات الرئاسية لعام 1995 بتطوير عملية التحوّل الديمقراطي، في حين صَاغَت الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 2007 رسالة سياسيّة مُعاكسة بسبب ما عرفته من تزوير واسع النطاق.

يَبْلُغ عمر التعددية الحزبية في الجزائر ثمانية وعشرون عامًا. والمؤكد، أن تجربة الجزائر في هذا المجال قصيرة ولكنها غنية بما فيه الكفاية لفهم خصائصها الرئيسية وحُدُودها الأكثر وُضُوحًا. وعليه فإن المُراجعة السريعة لهذه المواعيد الإحْدى عشرة التي عرفتها الجزائر سَيَكْشِف عن حجم ظاهرة ضخمة تُسمى: الامتناع عن التصويت. وتحليل هذه الظاهرة يُتِيح التعرف على معالمها والمنطق الداخلي لتجربة التعددية الحزبية الجزائرية.

صَوَّت الجزائريون، في العام 1991، بكثافة ولكن من أجل لا شيء بسبب إيقاف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية. أمّا في العام 1997، فكان إقبال الجزائريين على التصويت أقلّ ولكن لا يَزالُون أَوْفِيَاء بالتَوجه إلى صناديق الاقتراع. رغم عم وضوح الرسالة السياسيّة مُنذ تَعَرُّض تَصويتهم للخيانة بواسطة التزوير الواسع النطاق المُعترف به من قبل السلطات العمومية. ومنه قَلَّ أداء الجزائريين لواجبهم الانتخابي شيئًا فشيئًا، منذ العام 2002. وتَزَايَدَت نسبة الامتناع من تصويت لآخر، حتى بلغت أعلى مستوى لها في آخر تصويت لعام 2017، ما صَبَّ مَزيدًا من التشكيك على نتائج الانتخابات المُثيرة بالفعل للجدل.

من خلال هذه المُلاحظات، يمكن صياغة بعض الأسئلة: هل الجزائريين غير مُسَيَّسين؟ أو بتعبير أدق، هل يُعتبر الامتناع التصويتي في الجزائر فعلاً سياسيًا أو مؤشرًا على الابتعاد عن التَسَيُّس؟ وهل يُمكن التأكيد على أن الصراع الدموي في سنوات التسعينات أَنْهَكَ ولَفَّقَ الخِزْيَ بالعمل السياسي والالتزام الحزبي؟

وسيتم بسط الموضوع من زاويتين رئيسيتين هما: أولا، الامتناع سلوك انتخابي؛ ثانيا، عوامل الامتناعية في الجزائر.

أولا: الامتناع، سلوك انتخابي

يُعتبر الحق في التصويت، أحد الصلاحيات الرئيسية للمواطن في النظام الديمقراطي. وبقدر ما يتم تعريف التصويت على أنّه مُشاركة المواطنين في انتخابات حُرّة وتعدّدية، يُمثِّل الامتناع الموقف المُعاكس، أي عدم مُمارسة المواطن لحقه في التصويت[1]. إذًا، المُمتنع هو المواطن المُسجل في القائمة الانتخابية ولكنه لم يُصوِّت في الانتخابات. ويتم احتساب الامتناع عن التصويت، في الجزائر أيضا، وفقًا لهذا المعيار. وعلى العكس من ذلك، الامتناع، بمعناه الواسع، هو الأخذ بعين الاعتبار جميع الأفراد البالغين سنّ التصويت والذين لم يُصَوِّتُوا. هذا هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يُعتبر مُمتنعًا كل مواطن بلغ سنّ التصويت ولكن لا يُمارس هذا الحق.

ولتوضيح أفضل لظاهرة الامتناع في الجزائر، تَجْدُر الإشارة إلى أن معنى الامتناع يُمكن أن يُفهم من خلال مَنظورين مُختلفين جذريًا: الأول، غير سياسي أمّا الثاني فهو سياسي.

1- المُقاربة غير السياسيّة للامتناع: يُعتبر الامتناع عن التصويت، في المقاربة غير السياسيّة، سُلوك يَعكس اللامُبالاة [2] أو عدم الاهتمام بالسياسة[3]. فالنِسْيَان، اللامُبالاة، الالتزامات المختلفة وتغيير مَحَلّ الإقامة، شُعُور المرء بأنّه غير كفء[4]، عدم التسجيل في القوائم الانتخابية وسوء الأحوال الجوية كُلُّها أسباب غير سياسيّة لتفسير الامتناع. وقد جَادَلَت السلطات الجزائرية بأحوال الطقس، لتفسير انخفاض نسبة الاقبال في الانتخابات التشريعية والمحلية في العام 2007. فبِحَسَبِها بسبب درجات الحرارة المرتفعة في صيف مايو 2007، فَضّل الناخبين البحث عن نَضَارَة الجو بعيدًا عن مراكز الاقتراع. كما أن الأمطار الغزيرة، في شهر نوفمبر، هي التي من شأنها منع الجزائريين من الخروج إلى التصويت.

ويُقَدَّم هذا النوع من التفسير بانتظام، لأن الامتناع غير السياسي لا يُنظر إليه دائما على أنه مُشكلة. في الواقع، يُمكن أن يُعتبر كظاهرة طبيعية، على اعتبار أن الأشخاص ليسوا متساوون، أو مُتَمَاثِلِين سياسيًا، وليس لديهم نفس الاهتمام بالانتخابات. ومن ثمّ سيُعدّ الامتناع عن التصويت شكلاً من أشكال الانتقاء الطبيعي: فالمواطنون الذين

يشاركون في إدارة الشؤون العامة، يعتقدون بأن لديهم مصلحة حقيقية في تعيين المدراء الذين يُؤدون الأدوار القيادية. في حين أن الآخرين الذين لديهم حافز ضئيل وضحايا عدم اهتمامهم، سيجدون أنفسهم مهمشين على نحو فعال.

إن هذا التعريف غير السياسي للامتناع هو الذي اختاره الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أحد المُكوّنات الثلاثة للائتلاف الحكومي في السلطة منذ العام 1999. فبحسب "عبد العزيز بلخادم"، الامتناع عن التصويت لا يَعني أبدًا الرغبة في معاقبة الحكومة، لأن الذي لا يَذهب إلى صناديق الاقتراع لا يعني أنّه مقاطع للانتخابات[5]. ووفقًا لوزير الداخلية، "محمد يزيد زرهوني"، فإن تغيير مكان الإقامة والتسجيل المُزدوج (أو المُضاعف) الناتج عن عدم تَحديث القوائم الانتخابية، هو من يُفسر عدم ذهاب الجزائريين للتصويت. ولاختبار هذه الفرضية، أَرْسلت وزارته، في العام 2007، بين 3 و4 ملايين رسالة إلى المُمْتَنِعِين المَزْعُومين يَطْلُب منهم تحديد الأسباب الفنية لعدم تصويتهم في الانتخابات. حَقَّقَت هذه المُبادرة نتائج مُتباينة وقد وَرَدَ فقط 250.000 رَدّ إلى الوزارة[6]. نَظَرَت وسائل الإعلام الخاصة وعدد كبير من السياسيين إلى هذه الخُطوة على أنّها خيانة لإرادة الناخبين ومُحاولة السيطرة عليهم ومُمَارسة نوع من الضغط المَعنوي عليهم. دَافَعت الحكومة من جهتها بشكل جيّد عن خُطوتها، ولكنها اعترفت أخيرًا أن هذه المُبادرة كانت غير فعالة وأُديرت بشكل سيئ.

إذًا، قد يَعكس الامتناع في الواقع غياب أو عدم وجود مصلحة من وراء هذه الانتخابات. غير أنّه لا يُمكن، تحت أيّ ظرف من الظروف، أن يُختَزل في هذا التفسير الوحيد. لأن الامتناع عن التصويت هو أيضا اتخاذ موقف تُجاه المُرشحين، النخبة الحاكمة والمُعارضة والقيم التي يَحملها كل واحد من هؤلاء.

2- المُقاربة السياسيّة للامتناع: يَمْتَثِل الامتناع عن التصويت، من منظور هذه المقاربة السياسيّة[7]، لمنطق مُختلف. فليست اللامُبالاة من يملي الامتناع عن التصويت، ولكن تَصَوّر المواطن للتصويت نفسه. لذلك، فهو يَختار عن دِرَايَة عدم التصويت. في السياق الجزائري، يَمتنع المواطنين عن التصويت ليقينهم بأن أصواتهم لن يُعترف بها بسبب التزوير المُحتمل للنتائج المعروفة مسبقا، ويلقون بظلال من الشك على نزاهة أخلاق المنتَخَبِين الذين لا يَحترمون التزاماتهم.

يَبْدُو الامتناع عن التصويت فعل سياسي بارز، لأنّه يُشَكل تَحديُ الأداء المجال السياسي. ومنه فوصفه بالسلبية ما هو في الواقع إلا علامة للتعبير عن القطيعة بين الناخب من جهة، المُرشح للانتخابات والنظام السياسي من جهة أخرى. لهذا لا يُعتبر الامتناع عن التصويت فعلاً سلبيا بقدر ما هو عمل نضالي.

وسواءً أُعْتُبِر الامتناع كعمل سياسي أو غير سياسي أو نَزْع التَّسْيِيس، فإن تَوسع هذه الظاهرة تُشَكل مُشكلة خطيرة. تَكمن هذه الخُطورة في أن أقلية تُقرر بالنسبة للأغلبية. لكن أزمة التمثيل تُؤدي لا مَحالة إلى أزمة شرعية المُنتخَبين وإلى أزمة سياسيّة. ومن المُفارقات، يُثير الامتناع مُشكلة حقيقية للحكام الجزائريين الذين، وخلافًا لقادة الأنظمة السلطوية الأخرى، تَخَلُّو عن نتيجة 99.9 من المائة. هذا التنازل قد يكون راجعًا إلى إرادة داخل دوائر صنع القرار –أي الإصلاحيين – لمُواصلة الزخم الذي بَدأ في العام 1989. وقد يَرتبط ذلك أيضا بنوع من الحتمية التاريخية والسياسيّة، ما يَجعل بُلوغ نسب مشاركة على شاكلة 99.9 من المائة أمر متعذر إن لم يكن مُستحيلاً. وما يَدْعَم هذه الفرضية الثانية، وُجود صحافة خاصة وأحزاب سياسيّة لن تَتَوانى في شَجْبِ والتشكيك في الطبيعة الفَظَّة للخداع التي ينتهجُها النظام السياسي.

ثانيا: عوامل الامتناعية في الجزائر

فَسَحَ غياب معاهد استطلاعات الرأي العام في الجزائر، التي تُظْهِر حالة الرأي العام وتُبَيِّن اتجاهاته الرئيسية، المَجال لاستطلاعات الرأي المُنجزة من قبل هيئات غير مُتخصصة. فقبل الانتخابات التشريعية في نوفمبر 2007، أَطْلَقَت يومية الخبر، وهي جريدة تَصدر باللغة العربية واسعة السحب و المقروئية، على موقعها الالكتروني استطلاعًا للرأي يَخُصّ نوايا التصويت، وكانت النتائج حاسمة: حيث أَفْصَحَت نسبة 91.68 في المائة من المستطلعين أنهم لن يُصوتُوا[8]. ما ترك المجال للاتجاه الذي يُركز على التفسيرات التي مرجعيتها المخاطر المناخية وتغيير محلّ السكن.

كما كشف استطلاع لتوجهات الجزائريين بشأن الانتخابات التشريعية ليوم 10 ماي 2012، أنجزه الموقع الالكتروني ليومية الشروق، وهي جريدة تصدر باللغة العربية، عن تَصَدّر الأحزاب السياسيّة ذات الخلفية الإسلامية بنسبة 60 في المائة. حيث حَلَّ "تكتل الجزائر الخضراء" في المرتبة الأولى، بنسبة قاربت الـــ 30 في المائة من الأصوات[9]. إلاّ أن هذا الاستطلاع لم يستمر بسبب إيعاز السلطات العمومية بايقافه[10].

ولذلك فإن تحليل الامتناع في الجزائر يَنبغي أن يُركز على: الامتناع ــ العقابي والامتناع ــ غير المُسيّس. وللقيام بذلك سيُعمل: أولا، على رصد سلوك الناخِبين والمنتخَبين. وثانيا، تحليل أحكام قانون الانتخابات الجزائري.

1- القانون الانتخابي .. كمُنمٍّ للامتناع: خلال السنوات الثلاثين الأولى للجزائر المستقلة، لم يكن للتصويت أيّ معنى سوى مُبايعة أو تأييد القرارات التي اتخذت على أعلى المستويات في الدولة. حيث تمّ تفريغ التصويت تمامًا من معناه السياسي وأصبح مُتَجاوبًا مع منطق الزبانية والإجْمَاع. فبطاقة الناخب المُؤشر عليها من قبل السلطات الرسمية تَحْمي صاحبها من المتاعب الإدارية، في حين أن بطاقة الانخراط في حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، الحزب الواحد آنذاك، كان شرطًا ضروريًا ولكنه غير كاف للوصول إلى مواقع المسؤولية والحُصول على الامتيازات والمكافآت المادية والرمزية. وفي نهاية المَطاف، أُختزل وضع الناخب إلى مُجرد موضوع بسيط، لا يُمارس حقوقه وواجباته كمواطن.

أمَّا اليوم، فبالرغم من أن التعددية الحزبية قَطعت أشواطًا، إلاّ أن القوانين الانتخابية المُنَفَّذة من قبل الحكام لا تزال تَهدف إلى ضمان استدامة النظام السلطوي. فالقانون الانتخابي الجديد الصادر بتاريخ 25أوت/أغسطس2016، والذي عَدَّل المواد 73، 94 و142 من القانون العضوي رقم 16 – 10 المتعلق بنظام الانتخابات، عَزَّزَ بشكل غير مُباشر الأحزاب المُمَثّلة في الإدارة على حساب تَشكيلات المعارضة: حيث فَرض إجراءات بيروقراطية طويلة وشاقة للتصديق على استمارات دعم التَرَشُّح ويشترط كفيل حسابي مما يُعقد ويَحُدّ من اختيار بعض الناخِبين والمرشحين[11]. ومع ذلك، هذه العَقبات لا وجود لها بالنسبة للأحزاب المُتواجدة في الحكومة. أيضا، لم يُعدل قانون الانتخابات المُعَدّل المادة 154 من القانون العضوي رقم 16 - 10، مما يجعل تشكيل اللجان الانتخابية الولائية مُرتَبطًا بحسن نيَّة وزير العدل الذي يُعيّن ثلاث قضاة. وهذا ما ساهم مثل غيره من الأحكام الأخرى، في جعل القضاء امتدادًا لوظيفة السلطة التنفيذية.

أَشَارت اللجان الانتخابية التي تَمَّ إنشاؤها خلال الانتخابات التعددية، إلى الكثير من حالات التزوير الانتخابي. وقد أَثَارت هذه الوضعية أحياناً حركات احتجاجية واسعة، غُطِيَّت من قبل وسائل الإعلام. ونظرًا لحجم هذه المظاهرات السلمية، تَمَّ تشكيل لجان تحقيق ولكن تقاريرها لم يتم الكشف عنها أبدًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون العضوي رقم 16 – 11 المؤرخ في 25 أوت 2016، المتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، لا يُجبر وزارة الداخلية المسؤولة عن الانتخابات تزويد الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات بكافة المعلومات التي تحتاجها[12]. وبالتالي، فإن التأثير المُحْتَمل للسلطة التنفيذية على التصويت، هو مصدر الشّك والريبة قبل كل موعد انتخابي.

أَشَارَت اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات في تقريرها الأولي، بعد الانتخابات التشريعية العام 2007، والتي عرفت نسبة امتناع قياسية، إلى العديد من حالات الاحتيال. كما أعلن رئيس هذه اللجنة، "سعيد بوالشعير"، قبل أن يتراجع عن ذلك، عن بعض حالات الاحتيال هذه، كحشو صناديق الاقتراع بأوراق الانتخاب ومنع وجود مُراقبين في بعض المكاتب. وزَعَمَت وسائل الإعلام الخاصة أن معدل المشاركة الفعلي كان بالتأكيد أقل من 20 من المائة، وأن ما لا يقلّ عن 15 من المائة من مراكز الاقتراع قد تمّ تزوير نتائجها[13]. أيضا استَشَهَد الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) خلال مُناظرة تلفزيونية، عقب انتهاء الانتخابات التشريعية لعام 2007، بحالة ممثلي الأحزاب السياسيّة في ولاية وادي سوف الذين هَرَبُوا بصناديق الاقتراع ورَمَوها في الصحراء[14]. وباعتباره عضوًا في التحالف الرئاسي ومن مسؤولي الصّف الأول، يبدو اعترافه هذا اعترافًا رسميًا بالتزوير.

واستمر الشكّ والريبة بمُناسبة اقتراب كل موعد انتخابي. حيث لاحظ "مولود حمروش"، رئيس حكومة أسبق، قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2004، أن مُخططات الاحتيال كانت واضحة قبل "الانطلاق الرسمي للحملة الانتخابية [...] وأن القيادة العسكرية أَثَرَت اختيار بوتفليقة [...]". أمّا بالنسبة لــ "عبد السلام علي راشدي"، رئيس حزب السبيل غير المُعتمد، فإن تقنيات تزوير الانتخابات متنوعة. فلم يَعُد الآن حَشْو صناديق الاقتراع بأوراق التصويت ضروريًا، عندما تعمل الآلة الانتخابية بشكل جيّد. حيث يكفي تهيئة كل الظروف المناسبة، القادرة بالمضيّ بالانتخابات إلى النتيجة المَرجُوَّة. من خلال انتهاج أسلوب العودة إلى منطق الزبونية، وشراء الأصوات: فمع كل حملة انتخابية، يُضاعف مُرَشَحِي السلطة (التحالف الرئاسي) من ظُهورهم في وسائل الإعلام، والحملات الجِوارية، ويُطلقون الوعود الطَنَّانَة والرَاجِحَة التي من الممكن تَجسيدها بسبب قُربهم من مراكز صنع القرار. وبعبارة أخرى، في الوقت الذي يُفترض فيه من الإدارة الحياد، إلاّ أنّها تتحول إلى تابع لأحزاب السلطة. في مثل هذه الحالة، يَمْتَنِع جزء من الناخِبين عن التصويت، في حين يُراهن الجزء الآخر على "الحصان الرابح"[15].

واعْتَبَرَت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) أن أحد مفاتيح تنظيم انتخابات ذات مصداقية هو وجود هيئة انتخابية وطنية مستقلة قادرة على ضمان انتخابات شفافة. لكن السلطات الجزائرية تُريد من هذه اللجنة أن تكون مُجرد مُزكية لنتائج الاقتراع ولا تُسلط الضوء على مختلف عمليات الاحتيال. وهذا هو سبب عدم تجديد عهدة "سعيد بوالشعير" على رأس هذه الهيئة خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009، لأنّه أَشَار إلى بعض الحالات الشاذة في الانتخابات التشريعية التي سبقتها العام 2007[16].

2- العرض السياسي .. كمُحَدّد للامتناع: في ظِلِّ وجود طبقة سياسيّة فَشلت في مشروعها، ديناميتها واستراتيجيتها الهجومية، يُعاني المُرَشَحُون في الانتخابات من نُقص خطير في الشرعية. ومنه فالامتناع عن التصويت هو سبيل الناخِبين للتعبير عن رفضهم لطبقة سياسية يُنظر إليها على أنّها طبقة طائفية أو بالأحرى منغلقة على نفسها، تَعمل لمصالحها الخاصة ولإعادة إنتاج نفسها.

تَبْدُو الأحزاب السياسيّة الجزائرية كأحزاب في طور التكوين، وبالتالي خارج المواعيد الانتخابية، هي أحزاب غائبة تقريبًا عن الساحة السياسيّة. فقط الأحزاب المُمثلة في المجلس الشعبي الوطني، هي من يُبدي بعض الآراء الخجُولة. غير أن افتقادها للتماسك واقْتِفَائِهَا لخطى السلطات، ساهم كثيرًا في تشويه سُمعتها بدلاً من جعلها أقْرب إلى المجتمع.

تَتَمَيَّز التشكيلات السياسيّة المُعارضة كثيرًا بما يُسميه البعض بالنظام الأبوي الجديد[17]. وغالبًا ما تُحتكر السلطة في هذه الأحزاب، منذ نشأتها، من قبل قادتها الذين يَعتبرون الحزب كما الممتلكات الشخصية الأخرى. وهذا هو حال التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، حزب جبهة القوي الاشتراكية (FFS) وحزب العمال (PT). أمّا بالنسبة

لحركة مجتمع السلم (MSP)، فقد أدى رحيل قائدها إلى تَغَيُّر خطها السياسي. في حين شَهِد حزبي الحكومة: جبهة التحرير الوطني (FLN) والتجمع الوطني الديمقراطي (RND)، تَنَاوبًا في قيادتهما، ومن ثمّ يبدو أنّهما يُشكلان استثناءً. حيث تَعاقب على رأس التجمع الوطني الديمقراطي، خلال عشرون عامًا من الوجود، ثلاثة أمناء عامين. في حين عَرَفَت جبهة التحرير الوطني، منذ العام 1989، ستة (6) أمناء عامين. وهذا التناوب ليس مُرادفًا للتداول السياسي والأداء الديمقراطي الداخلي.

في الواقع، إن هذه التغييرات لم تتم وفقًا للإجراءات المَنْصُوص عليها في النظام الداخلي للحزب، كما أنّها ليست انعكاسًا للنقاش الداخلي للأفكار، ولا نتيجة للاختيار الحُرّ لمناضلي الحزب. فعلى سبيل المثال، شَهِدَت جبهة التحرير الوطني بقيادة "علي بن فليس"، في العام 2003، انقلابًا داخليًا حقيقيًا. حيث نَظَّم مُؤيدو عهدة ثانية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" مُؤتمرًا لَيْلِيًا للإطاحة بالقيادة الرسمية والشرعية. وقد تَمكن "عبد العزيز بلخادم"، المُتَحَمِس لدعم رئيس الدولة، من خلافة "علي بن فليس"، الذي كان مُرشح لرئاسة الجمهورية. أمّا بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي، فالأمثلة أكثر عددًا: حيث جيء بـــ "الطاهر بن بعيبش" في العام 1998بديلاً لـــ "عبد القادر بن صالح"، الذي طَالته حملة التشويه ضد "زروال ــ بتشين"[18]. وبعد عام، سقط "بن بعيبش" لصالح "أحمد أويحي". هذا الأخير بدوره أُوْشَك، في العام 2004، أن يفقد قيادة الحزب لكنه استعادها بعد أسبوع.

إن هذا "التداول" على رأس هذين الحزبين هو نتيجة مباشرة لاقتراب موعد السباق الرئاسي[19].وقد تفاقمت الصراعات داخل هذين الحزبين، حتى وان ظهر بعض الانفراج بداخلهما أثناء إجراء انتخاب قضاة المحكمة العليا. ومن ناحية أخرى، لم يكن بمقدور أيّ أحدّ البروز عشية الانتخابات الرئاسية العام 2009. والسبب وجيه، وهو أن تعديل الدستور المصمم خصيصا للرئيس "بوتفليقة"، قد أدى إلى إبادة جميع المخاطر أمامه. وعلاوة على ذلك، فمن المرجح بعد تجديد الحكم للرئيس "بوتفليقة"، لن تحدث الاضطرابات والمنافسات داخل أحزاب الحكومة.

وفي نهاية المطاف، فإن الصراعات والتغييرات التي تحدث داخل قيادتي: حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، هي بمثابة إطالة للصراع العشائري على السلطة أكثر منها انعكاس للمناقشات الفكرية الداخلية.

إن سعي هذين الحزبين إلى السلطة بمختلف الطرق، هو أساسا من أجل توزيع الامتيازات المادية والرمزية بأنواعها. وامتناع الجزائريون عن التصويت نابع من إدراكهم الجيّد أن السياسات العامة لا ترتبط بأيّ حال من الأحوال بأصواتهم. فلماذا إذًا التصويت في الانتخابات التشريعية، في حين أن سلطة الأحزاب السياسيّة وهمية واللعبة السياسيّة مغلقة[20]. فالمجلس الشعبي الوطني هو مؤسسة ليس لها سلطة حقيقية في صنع القرار ــ والسلطة التنفيذية عادة ما تُشرع بموجب مراسيم ــ، ولكن في الوقت نفسه، أن تكون نائبًا معناه تَوَفُّرك على فوائد مادية كبيرة. يُعتبر عجز البرلمان من أكثر الإشكاليات التي لاحظها البرلمانيون أنفسهم العام 2008، في حين تَعَاظُم دور الوزراء، الولاة ومسيري الإدارات العمومية الرئيسية في تزايد مستمر[21].

وعلاوة على ذلك، ساهمت مواقف قيادات بعض الأحزاب بشأن الانتخابات الرئاسية في تغذية الامتناع عن التصويت. وأدى عدم مشاركة زعماء بعض التشكيلات السياسيّة في الانتخابات الرئاسية إلى إثارة إحباط حقيقي بين المناضلين الناخِبين ومُؤيدي الأحزاب مثل التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية. هذه الأخيرة، لا تزال رمزًا للمعارضة التاريخية في المناطق القبائلية ولدى هامش معين من المجتمع. ومع ذلك، لم يتمكن هؤلاء السكان من التصويت إلاّ في مناسبات نادرة جدًّا، لدعوة جبهة القوى الاشتراكية دومًا إلى مقاطعة الانتخابات. قرر أيضا حزب التجمع الوطني الديمقراطي، العام 1999، وهو أوّل قوّة سياسيّة في البلد رسميًا، عدم تقديم مُرشح للانتخابات الرئاسية حتى لا تُثار بداخله توترات حقيقية. ولم تُقدم حركة مجتمع السلم (حمس)، وهي القوّة

السياسيّة التي لا يُمكن تَجنبها منذ العام 1995 [22] أيّ مرشح للانتخابات الرئاسية منذ عام 1999، عندما قَرر جميع المرشحين للرئاسة الانسحاب من السباق الانتخابي، مُقتنعين بأن المُباراة قد حُسمت مُسبقًا لصالح "مُرشح الجيش". وعلاوة على ذلك، هَزَّ حزب حركة مجتمع السلم (حمس) أزمة داخلية خطيرة في العام 2008. أمّا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، فقد عانت في العام 2009 من انتكاسة سياسيّة خطيرة، لقرار الرئيس الترشح مرَّة أخرى كمرشح مُستقل. إن انسحاب الأحزاب السياسيّة في البلاد من السباق الرئاسي، أعطى للناخبين انطباعًا بأن هذه الأحزاب لديها القليل من الطموح السياسي، وتفتقد إلى جُرأة الرأي أو أنّها تَرْضى بتلقي عدد قليل من الحوافز المالية والرمزية مُقابل دعم المرشح الذي يُرشحه آخرون.

3- الناخِب .. كطرف فاعل في الامتناع: إن المُمَثِل بامتياز للامتناع عن التصويت هو الناخِب المُمتنع. فمنذ تبني سياسة التعدديّة الحزبية، سُجلت أعلى مُعدلات المشاركة في مناسبتين: في عامي 1990 و1995. مع نسبة امتناع قُدرت بـــ 25 من المائة. وتُعتبر الانتخابات الرئاسية لعام 1995 من أبرز المواعيد الانتخابية التي شهدت أكبر تعبئة للناخبين. والسببين الرئيسيين لهذه التعبئة غير المسبوقة والتي لا مثيل لها، هما:

أ- شَسَاعَة وتنوع العرض السياسي مع ترشح مرشحين من جميع التيارات الأيديولوجية.

ب- العنف الإرهابي الذي ولَّدَ تعبئة للبحث عن مخرج لهذا المأزق.

أمّا بالنسبة لنسبة المشاركة العالية في الانتخابات المحلية عام 1990 (62 من المائة)، فتُفسر بتأثير جدّة الحدث، والحماس الزائد من جراء تبني التعدديّة الحزبية. وقد تميّزت هذه الانتخابات بفوز ساحق للجبهة الإسلامية للانقاذ (FIS). وقد تَكرر هذا الفوز بعد 18 شهرًا خلال الانتخابات التشريعية، ولكن مع انخفاض نسبة المشاركة بـــ 3 من المائة.

وفي الجانب الآخر من الطيف، سُجلت أعلى نسبة امتناع في العام 2007[23]. مع نسبة مشاركة قُدرت بـــ35.5 من المائة خلال الانتخابات التشريعية، وقد دَقَّ جميع الفاعلين السياسيين (الحكومة، الأحزاب السياسيّة ووسائل الإعلام) ناقُوس الخطر. وذهبت أغلب أحزاب المعارضة بعيدًا مُشيرة إلى أن النسب الرسمية ضُخمت عمْدًا. على أيّ حال، لم تَبلغ نسب المشاركة الرسمية أبدًا 50 من المائة منذ العام 1999، في حين كانت النسبة الرسمية 57.7 من المائة في الانتخابات الرئاسية العام 2004 مُثيرة للجدل. إن المناطق المُمتنعة هي بلا شك المدن الكبرى (الجزائر العاصمة، تيزي وزو، البويرة ووهران ...)، حيث مستويات المشاركة غالبا ما كانت أقلّ من 30 من المائة في هذه المناطق. لا يَبْدو الامتناع مُنْتَظَمًا ولا تَفَاضُليًا، ولكن يظهر على شكل ثابت. بالمقابل نجد في المناطق النائية والمدن الداخلية الصغيرة للبلد، المشاركة هي أكثر أهمية وتُساعد على رفع المعدل الوطني. والتي يمكن أن تبلغ نسبة 75 من المائة، وفقًا للأرقام الرسمية. صحيح أن قاطني المدن الكبرى عادة ما يكونون أكثر تعليمًا، واتصالاً بالعالم الخارجي من خلال وسائل الاتصال الحديثة (القنوات الفضائية والانترنيت ...). لذلك لديهم مُتطلبات أعلى بكثير من نُظرائهم في المناطق الريفية، وأكثر من ذلك تَجدهم ينتقدون العروض السياسيّة المُقترحة والإنجازات. من هذا المنظور، الامتناع عن التصويت هو وسيلة لاحتجاج افتراضية تنشأ مباشرة من إفلاس الطبقة السياسيّة، التي من المفترض أن تُمثّل المواطنين وتُدافع عن مصالحهم على أعلى مستويات الدولة. ونظرًا للأسباب المذكورة أعلاه، فَشِلت الأحزاب السياسيّة في إقناع المواطنين خلال الحملات الانتخابية، نَاهيك عن تعبئتهم يوم الانتخاب.

يَخْتَلِف الوضع في المناطق الريفية، حيث الرابط الاجتماعي أقوى بكثير. وما تزال تُميِّزُها بصمة "الولاءات الأولية"، التي تتراوح بين الروابط العائلية المُمْتَدّة والانتماء إلى نفس الزاوية (الأخَوِية)، مُرُورًا بالقرية والمنطقة. وهكذا فإن وَجَاهَة المرشح أكثر أهمية بكثير من الحزب، لما لديه من مكانة خاصة في قريته أو "دَشْرَتِه" مسقط رأسه[24]. وتُشَجَع النعرة المحلية والإقليمية على أعلى مستويات الدولة. وهكذا تمّ استبدال المثلث الشهير المعروف بالمختصر الفرنسي (BTS) (ب ت س) (باتنة، تبسة وسوق أهراس) الواقع شرق البلاد، بالمثلث الغربي المعروف هو الآخر بمختصر (TNT) (ت ن ت) (تلمسان، ندرومة وتيارت). وهذه المنطقة الأخيرة كانت ولا تَزال مُمثلة بقوّة في الحكومة، لا سيما من خلال الدائرة الاقتصادية: "شكيب خليل"، وزير الطاقة و"حميد تمار" وزير الصناعة، اللذان أصلهما من غرب البلاد.

ومن الواضح أن الامتناع عن التصويت أقلّ شدّة، في المناطق المُحافظة الواقعة في داخل البلاد وتلعب الأحزاب كحزب جبهة التحرير الوطني على الروابط العرقية أو القبلية لتعبئة الناخبين. والواقع، لا تزال جبهة التحرير الوطني حقيقة اجتماعية، رُبَّما أكثر منها سياسيّة، في العديد من المناطق المُولعة بالبُعد التاريخي للحزب. وبالنسبة لفئة من السكان الذين عايَشُوا تجربة التحرر من الاستعمار، فإن الحِمْل الرمزي والعاطفي للجبهة التي قادت إلى استقلال الجزائر لا يزال مُستَمِرًا. وهي لا تَزال تُقاوم الفشل السياسي والأزمة الاقتصادية التي حَطَّت من قَدَاسَتِها في أماكن أخرى من الوطن.

خاتمة :

أَظْهَرَت السلطات العمومية قلقها إزاء شبح الامتناع الذي أرخى بظلاله، أثناء التحضير للانتخابات التشريعية لعام 2017. وقد تَضَاعَف هذا القلق، في الواقع، من احتمال أن يُصبح هذا الاقتراع على المَحك، وكان هذا سببًا كافيًا ليجعل الحكومة تُطلق حملة شاملة لإقناع الجزائريين على التصويت. وذلك من خلال حملات تلفزيونية وإذاعية، الرسائل النصية على الهواتف المحمولة، دروس التربية المدنية في المدارس، حافلات تسير في الشوارع تحمل ملصقات تحُثّ على التصويت ... إلخ. ولأن الخوف من الامتناع عن التصويت كان من الضخامة، قَرَّرت الحكومة إشراك المساجد، وهو ما يُناقض أحكام المادة 184 من قانون 16 - 10، الذي يَمنع منعًا باتًا استخدام دور العبادة لأغراض سياسيّة. فطلب وزير الشؤون الدينية، "محمد عيسى"، من أئمة المساجد المشاركة في الحملة الانتخابية لِحَثّ الناس على التصويت الواسع، وَتَلَوْ أن الامتناع عن التصويت ليس من القيم التي نادى بها الإسلام[25].

كَشَفَت هذه الحملة الانتخابية النِقَاب عن زَيْف وعي الحكام، الذين بدلاً من أن يَهتموا بالحلول الشاملة تَبَنُّوا نصف الحلول أو حُلول على المَقاس، لأنّهم أهملوا المشكلة الأساسية، ألاّ وهي أزمة الثقة. ومن المُثير للاهتمام أن أرقام المشاركة عكست بصورة موثوقة الواقع مرتين: الأولى، تُشير إلى فترة من الأمل في التغيير السياسي، حيث بَدَا النظام وأنّه يقبل بالتداول الديمقراطي (1998 ــ 1991)؛ بينما أَشارت الثانية إلى فترة من عدم الاستقرار الكبير حيث قَدَّم النظام نفسه كضامن للأمن ضد الإرهاب (1995). وهكذا، انخفض الامتناع عن التصويت في كل مَرَّة يجد فيها المواطن نفسه في وضع استثنائي (كالانتقال من الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب والشّعور بالانهيار الأمني). مع العلم أن الحالة الاستثنائية الأوّلى لا يُمكن أن تَتَكرّر، في حين من المُرجح أن يُصبح الخطر الثاني قاعدة. فالنظام الذي يَستوعب الدولة يُصبح مَلاَذه الآمن تقديم خدمة حيوية وحيدة وهي الأمن والسلامة. وهكذا أصبحت التعبئة الانتخابية مسألة محورية في نظام تَقلّصت شرعيته إلى مُجرد الركيزة الأمنية الوحيدة.

جدول 1: عدد الممتنعون والمصوتون بالأبيض في الانتخابات الرئاسية منذ ظهور التعدّدية الحزبية

تاريخ الانتخاب	الممتنعون	%	المنتخبون بالأبيض	%
16 نوفمبر 1995	3.761.522	24.65	347.722	2.28
15 أفريل 1999	6.954.385	39.75	454.474	2.59
8 أفريل 2004	7.585.778	41.93	**329.075**	1.81
9 أفريل 2009	**5.244.378**	25.89	1.042.727	5.06
17 أفريل 2014	10.500.915	49	1.087.449	4.97

جدول 2: عدد الممتنعون والمصوتون بالأبيض في الانتخابات التشريعية منذ ظهور التعدّدية الحزبية

تاريخ الانتخاب	الممتنعون	%	المصوتون بالأبيض	%
26 ديسمبر 1991	5.435.929	41	**964.096**	7.27
5 جوان 1997	5.700.000	34.13	727.000	4.71
30 مايو 2002	9.662.591	53.82	867.669	4.3
17 مايو 2007	12.072.314	63.05	961.751	5.12
10 مايو 2012	11.499.026	56.86	1.704.047	7.87
4 مايو 2017	14.627.304	62.90	2.109.917	9.07

جدول 3: عدد الممتنعون والمصوتون بالأبيض في الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) منذ ظهور التعدّدية الحزبية

تاريخ الانتخاب	الممتنعون	%	المصوتون بالأبيض	%
12 جوان 1990	4.475.009	34.85	381.972	2.97
23 أكتوبر 1997	5.108.520	33.57	700.821	4.43
10 أكتوبر 2002	7.880.544	56.01	2.119.456	11.80
29 نوفمبر 2007	10.317.085	54	**880.667**	4.77
29 نوفمبر 2012	11.951.618	55.74	1.007.961	4.70

المصدر: إعداد الباحث

الهوامش :

1. http://www.universalis.fr/encyclopedie/C050049/ABSTENTIONNISME.htm.
2. CF : Pierre Bréchon Annie Laurent & Pascal Perrineau, La culture politique des Français, Paris : Presses de sciences politiques, 2000, p.103 ;

غرايم جيل، **ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني**، [تر من الإنجليزية: يوسف شوكت]، دمشق: وزارة الثقافة، 2005، ص 164؛ نبيل رمزي إسكندر، **الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 220؛ علي السيد الشتا، **نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع**، الرياض: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1954، ص208.

3. Jacque Lagroye, Bastien François & Fréderic Sawichi, Sociologie politique, (6éme Editions), Paris : Presses de sciences politiques & Dalloz, 2012, pp.346 – 355.

4. CF : Françoise Subileau & Marie-France Toinet, Les chemins de l'abstention, Paris : La découverte, 1993, p.131 ; Pierre Bréchon, Comportements et attitudes politiques, Paris : PUF, 2010, p.53 ;

ليبست سيمور مارتن، كيونجوتوريز جون تشارلز، "تحليل مقارن للمتطلبات الخاصة بالديمقراطية"، [تر من الإنجليزية: إنصاف سلطان]، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 136، ماي 1993، ص 105

5. Madjid MAKEDHI, « Algérie : Le RND et le FLN divergent autour de l'abstention et la fraude. Abdelaziz Belkhadem acculé », El Watan, 25 mai, 2007.

6. Lematindz.net, 21/11/2007.

7. Jacque Bouverssée, « Abstention, participation : les déclinaisons politiques de l'absence », in : Christophe Boutin & Frediric Rouvillois, L'abstention électorale : apaisement ou épuisement ?, Paris : Colloque de centre, 2001, pp.118 – 125.

8. Lematindz.net, 21/11/20079

9. تَضَمَّن الاستطلاع سؤالاً واحدًا مفاده: على من سَتَنْتَخِب في الانتخابات التشريعية؟ وكانت النتائج على النحو التالي:

اسم الحزب	عدد المصوتين	النسبة المئوية
جبهة التحرير الوطني	18222	%11.61
التجمع الوطني الديمقراطي	4325	%2.75
تكتل الجزائر الخضراء	45448	%28.95
حزب العمال	3273	%2.08
الجبهة الوطنية الجزائرية	755	%0.48
جبهة القوى الاشتراكية جبهة العدالة والتنمية	11705 16609	%7.16 %10.58
جبهة التغيير	36511	%23.26
حزب الحرية والعدالة	6354	%4.05
الحركة الشعبية الجزائرية	831	%0.53
أحزب أخرى	6714	%4.28
المجموع		

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/126295.html?=50012output type=rss.

10. اتصال هاتفي مع السيد "ع.ر، ب" أحد المشرفين على الموقع الالكتروني لجريدة الشروق اليومي الجزائرية.

11. بِمُوجب التعديلات المَذكُورة، يَجِب أن تُزكّى صراحة القائمة في الانتخابات المحلية والتشريعية من قبل حزب سياسي حَصَل على ما لا يقلّ عن أربعة من المائة (4%) من الأصوات المُعبّر عنها في إحدى الانتخابات الأخيرة. كما يجب أن يكون هذا الحزب حاضرًا في 25 ولاية على الأقلّ، وحَصَل على ما لا يقلّ عن 2000 صوت لكل ولاية. أمّا الاحتمال الثاني فهو أن تتضمن القائمة على عشرة (10) منتخَبين على الأقلّ في الدائرة الانتخابية المترشح فيها. في حين يتمثل الاحتمال الثالث، في أن تُدَعَّم القائمة بخمسين (50) توقيعًا على الأقل من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية، فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله بالنسبة للمجالس المحلية، أو مائتان وخمسون (250) توقيعًا على الأقلّ بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني. أمّا بالنسبة للانتخابات الرئاسية، فالقانون يتطلّب ما لا يقل عن 60.000 توقيع فردي على الأقلّ لناخِبين مُسجّلين في القائمة الانتخابية. ويجب أن تُجْمَع عَبْر 25 ولاية على الأقلّ وينبغي ألا يقلّ العدد الأدنى من التوقيعات المطلوبة في كل ولاية من الولايات المقصودة عن 1500 توقيع. أو الحُصول على 600 توقيع من المنتخَبين المحليين أو البرلمانيين. وعليه فقد تمّ استبعاد 10 أحزاب سياسيّة من أصل 19 حزبًا في العام 2002. راجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 16 – 10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، ص ص 9 – 37.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 16 – 11 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 50، ص ص 41 – 46.

13.Louisa DRIS-AÏTHAMADOUCHE, « The 2007 legislative elections in Algeria : political reckonings », Mediterranean politics, vol. 13, n° 1, mars 2008, p. 87-94.

14.MAKEDHI, Op.cit.,

15. بَدَأ "عبد العزيز بوتفليقة" حملته الانتخابية، بعد إعلانه الترشح للرئاسة، بجولة في البلاد وأعلن خلالها أنّه سيتم مَسْح جميع ديون الفلاحين، التي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 500 مليون دولار. وكان قد أعلن قبل ذلك إنشاء صندوق للاستثمار بقيمة 150 مليار دينار لتمويل المشاريع المحلية. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2008، خَصَّص الرئيس 40 مليار دينار لبرنامج الطوارئ. إذًا في غضون شهرين، وَعَدَ الرئيس المُرشح بما يُقارب 3 مليارات دولار.

16.Salah-Eddine SIDHOUM et Algeria-Watch, 2003, « Algérie : Guerre, émeutes, État de non-droit et déstructuration sociale. Situation des droits humains en Algérie 2002 », Algeria-Watch, mars. http://www.algeriawatch.org/fr/mrv/2002/rapport_2002/rapport_2002_02.htm#protestation

17. هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

18. سَبَقَ استقالة الرئيس "اليامين زروال" حملة إعلامية شَرِسَة للغاية ضِدّ مستشاره " محمد بتشين". الذي تمّ دفعه إلى الاستقالة بعد هجمات استهدفت إمبراطوريته الاقتصادية والإعلامية فضلاً عن طريقة إدارته لمكافحة الإرهاب.

19.DRIS-AÏTHAMADOUCHE, Op.cit.,

20.Mohammed HACHMAOUI, « La représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002) », Revue française de science politique, 1, vol. 53, 2003,pp.35-72.

21.Yahia H ZOUBIR, « Islamist Parties in Algeria », Middle East Affairs Journal, vol. 3, n° 1-2 hiver/printemps 1997, p. 95-122.

22.Idem.

23. شَهِدَت المدن الكبرى، خلال الانتخابات المحلية التي أُجريت في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، امتناع لم يَسبق له مثيل: البليدة 29%؛ بومرداس 37%؛ الجزائر العاصمة 23%؛ قسنطينة 29%؛ وهران 37%. وبلغت نسبة المشاركة في ولاية ورقلة، المُتواجدة في جنوب البلاد، التي كان من المفترض أن تكون نسبة الامتناع عن التصويت فيها منخفضة، حوالي 46% فقط.

24.HACHMAOUI, Op.cit.,

25.Nadjia BOUARICHA, « L'État franchit le pas », El Watan, 17 février 2009.

المراجع

- إسكندر نبيل رمزي ، **الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1988.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 16 – 10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، **الجريدة الرسمية**، العدد 50.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 16 – 11 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 50.
- جيل غرايم ، **ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني**، [تر من الإنجليزية: شوكت يوسف]، دمشق: وزارة الثقافة، 2005.
- السيد الشتا علي ، **نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع**، الرياض: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1954.
- سيمور مارتن ليبست ، كيونجوتوريز جون تشارلز، "تحليل مقارن للمتطلبات الخاصة بالديمقراطية"، [تر من الإنجليزية: سلطان إنصاف]، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 136، ماي 1993.
- الشرابي هشام ، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996
- BOUARICHA Nadjia, « L'État franchit le pas », El Watan, 17 février 2009.

- Boutin Christophe & Rouvillois Frediric, L'abstention électorale : apaisement ou épuisement ?, Paris : Colloque de centre, 2001.
- Bréchon Pierre Laurent Annie & Perrineau Pascal, La culture politique des Français, Paris : Presses de sciences politiques, 2000.
- Bréchon Pierre, Comportements et attitudes politiques, Paris : PUF, 2010.
- DRIS-AÏTHAMADOUCHE Louisa, « The 2007 legislative elections in Algeria : political reckonings », Mediterranean politics, vol. 13, n° 1, mars 2008.
- Françoise Subileau & Marie-France Toinet, Les chemins de l'abstention, Paris : La découverte, 1993.
- HACHMAOUI Mohammed, « La représentation politique en Algérie entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002) », Revue française de science politique, 1, vol. 53, 2003.
- Lagroye Jacque, François Bastien & Sawichi Fréderic, Sociologie politique, (6éme Editions), Paris : Presses de sciences politiques & Dalloz, 2012.
- MAKEDHI Madjid, « Algérie : Le RND et le FLN divergent autour de -l'abstention et la fraude. Abdelaziz Belkhadem acculé », El Watan, 25 mai, 2007.
- SIDHOUM Salah-Eddine et Algeria-Watch, 2003, « Algérie : Guerre, émeutes, État de non-droit et déstructuration sociale. Situation des droits humains en Algérie 2002 », Algeria-Watch, mars. Source http://www.algeriawatch.org/fr/mrv/2002/rapport_2002/rapport_2002_02.htm#protestation
- Yahia H ZOUBIR, « Islamist Parties in Algeria », Middle East Affairs Journal, vol. 3, n° 1-2 hiver/printemps 1997.